إثر اقتحامها من قبل مسلحين تابعين لـ (جبهة النصرة) الإرهابية..

الجيش السوري يتقدم باتجاه القلمون بعد مقتل قائد مهم بما يسمى «الجيش الحر»

■ دمشق / متابعات :

سارع الجيش السوري الى إرسال قوات إضافية الى بلدة صدد في ريف حمص الجنوبي الذي يتصل بجبال القلمون، وذلك اثر اقتحامها من قبل مسلحين تابعين لـ «جبهة النصرة»، في وقت تمكنت القوات السورية من قتل «القائد البارز في الجيش الحر» المقدم المنشق ياسر العبود في سهل حوران جنوبي سوريا.

وذكر ما يسمى «المرصد السوري» أن «اشتباكات وقعت بين القوات السورية ومسلحين في بلدة صدد» في ريف حمص، موضحا أن «المعارك اندلعت اثر اقتحام المسلحين للبلدة» التي تقع جنوب مدينة حمص في الريف المتصل بجبال القلمون، حيث تتوسط بلدة حسيا من الغرب وبلدة مهين من الشرق التي تشهد قصفا ومعارك بين الجيش السوري والمسلحين.

ويحيط «الجيش الحر» عملية الاقتحام بالتكتم الشديد، واصفين إياها بـ«المعركة المهمة والاستراتيجية»، مع تعتيم على ذكر «الكتائب» المشاركة أو تفاصيل تتعلق بأهداف الاقتحام والسيطرة على البلدة الجبلية في ظل الحديث عن تسارع الحشود العسكرية لمعركة القلمون.

وذكر «المرصد» أن الأهالي تحدثوا عن دخول «جبهة النصرة» للبلدة وساد جو من الخوف والرعب بين الأهالي لدى اقتحام رتل «جبهة النصرة» المكون من حوالي عشرين سيارة بيك آب محملة بالرشاشات والمسلحين شوارع البلدة، واختار عدد كبير منهم النزوح عن القرية حيث لم يجد معظمهم سوى رمال الصحراء ملجأ له ولعائلته ريثما تكون هدأت الأمور في البلدة.

كما نزح عدد آخر من أهالي قرية مهين واتجه بعضهم إلى القريتين بينما بقي الآخرون في صحراء البادية.

وفقد «الجيش الحر» أحد أبرز قياديه في المنطقة الجنوبية، حسب ما ذكرته مصادر المعارضة و«المرصد السوري»، حيث أعلن عن مقتل المقدم المنشق ياسر العبود في اشتباكات مع القوات السورية في طفس جنوبي البلاد.

وبحسب ما يسمى «المجلس العسكري للجيش الحر» فإن العبود، وهو رئيس غرفة عمليات محافظة درعا و«قائد لواء فلوجة حوران»، «يعتبر من أبرز القادة الميدانيين نشاطاً على الأرض».

■ الجيش السوري خلال تقدمه إلى بلدة صدد

مقتل متهم رئيسي باغتيال بلعيد والبراهمي في تونس

■ تونس / متابعات :

كشف مسؤول أمني بوزارة الداخلية التونسية عن مقتل أحد المتهمين باغتيال المعارضين شكري بلعيد ومحمد البراهمي، ويُدعى لطفي الزين، خلال المواجهات المسلحة الأخيرة شمال البلاد نهاية الأسبوع الماضي.

وأكد المسؤول أن «لطفي زين قد لقي حتفه بصحبة 13 مسلحاً كانوا يتحصنون بجبل الطوايل بمنطقة قبلاط من ولاية باجة»، مشيراً إلى أن «المجموعة المسلحة كانت تخطط لاستهداف جهات سيادية واغتيال شخصيات وطنية معروفة».

وأضاف أنه «تم العثور بحوزة المجموعة على حوالي طنين من المواد الأولية التي تستخدم لصنع المتفجرات إلى جانب حقائب مليئة بالذخيرة وتجهيزات للرؤية». وبحسب التحريات الأمنية التي كشفت عنها وزارة الداخلية التونسية إثر اغتيال النائب محمد البراهمي في 25 يوليو الماضي، فإن لطفي الزين يُعد من القيادات العسكرية البارزة في تنظيم «أنصار الشريعة» المحظور، وتتهمه السلطات التونسية بالوقوف خلف عمليتي الاغتيال.

ووُلد لطفي الزين في 25 أكتوبر 1976 بولاية سليانة (وسط) ولم يُعرف عنه أي نشاط ضمن الجماعات الجهادية قبل الثورة التي أطاحت بنظام زين العابدين بن علي، على خلاف العديد من قادة جماعة أنصار الشريعة الذين كانوا في السجون أو في المنافي أو شاركوا سابقاً في القتال ضمن تنظيمات جهادية دولية في أفغانستان والعراق أو انتسبوا للخلايا النائمة في أوروبا.

وأوضحت وزارة الداخلية التونسية أن لطفي الزين ينتمي إلى «مجموعة الدعم والتنفيذ» ضمن «الجناح العسكري» لتنظيم أنصار الشريعة، كاشفةً أنه كان عنصر الاتصال والتنسيق بين المجموعتين اللتين قامتا باغتيال بلعيد والبراهمي.

■ لطفي الزين

يذكر أن السلطات التونسية كانت قد اتهمت، في وقت سابق، لطفي الزين بالوقوف خلف مخطط إرهابي في مدينة سوسة على الساحل الشرقي كان يستهدف اغتيال شخصيات وطنية سياسية وثقافية والسطو على مصرف بالمدينة خلال شهر رمضان الماضي.

وكانت الأجهزة الأمنية والقضائية التونسية قد أصدرت بشأنه ست مذكرات بحث لكنها لم تتمكن من إلقاء القبض عليه أو على أي عنصر من عناصر المجموعتين اللتين قامتا باغتيال بلعيد والبراهمي، سوى عز الدين عبداللاوي.

وكشف عبداللاوي في اعترافاته بعد القبض عليه خلال عملية أمنية وسط العاصمة في شهر سبتمبر الماضي عن انتماء لطفي الزين لمجموعة الاغتيالات السياسية. ولا يزال بقية أعضاء المجموعة متوارين عن الأنظار، خاصةً أمير جماعة أنصار الشريعة سيف الله بن حسين الملقب بـ«أبي عياض»، الذي أشارت تقارير أمنية تونسية إلى تواجده في ليبيا.

يشمل الدعوة لمليونيات وهمية قبل أيام من المحاكمة.. ومحاصرة 13 بوابة بالسجن

مخطط إخواني لإنهاك الأمن وصرف الأنظار عن محاكمة مرسي

■ القاهرة/متابعات :

كشفت مصادر عن استعدادات جماعة الإخوان لتنظيم مجموعة من الفعاليات خلال محاكمة الرئيس المعزول محمد مرسي يوم 4 نوفمبر المقبل، لصرف الأنظار عن وقوف ثاني رئيس مصري في قفص الاتهام، حيث تحاول الجماعة تعطيل المحاكمة، والتي تقرر حتى الآن إجراؤها داخل سجن طرة.

وذكرت صحيفة «اليوم السابع» أن الجماعة ستحاول إنهاك قوات الأمن قبل موعد إجراء المحاكمة، من خلال الدعوات لمليونيات في عدة ميادين، وكذلك محاولات الدخول للميادين الرئيسية بالقاهرة والجيزة بجانب فعاليات طلاب الجماعة في الجامعات، من أجل تقليل التأمين على سجن طرة.

وأضافت أن الجماعة تجهز لمليونية كبيرة في عدد من الميادين في أول شهر نوفمبر القادم، من أجل إبعاد الأمن عن مكان المحاكمة، بجانب فعاليات حاشدة طوال أسبوع المحاكمة من أجل جذب الأمن إلى أماكن التظاهر.

وأوضحت أن الحشد في يوم المحاكمة سيكون كبيراً جداً من أجل منع دخول مرسي لمكان المحاكمة، وسيزحف كل أعضاء الجماعة من كافة المحافظات، وسيتم الاعتصام قبل موعد المحاكمة بيوم.

من جانبه قال حسين عبد الرحمن، المتحدث باسم حركة «إخوان بلا عنف»، إن الجماعة ستسعى إلى تشتيت الأمن قبل محاكمة مرسي، من خلال الدعوة لمليونيات وهمية قبل أيام من المحاكمة.

وأوضح أن الجماعة ستدعو إلى اقتحام محطات الكهرباء والمترو والمياه، بجانب دعوات للتظاهر في ميادين «رابعة» و«النهضة» و«سفنكس» و«روكسي» من أجل تشتيت الأمن في الميادين.

وأضاف أن قيادات الجماعة طالبت بمحاصرة 13 بوابة بالسجن، لمنع دخول مرسي إلى المحكمة، والتي من المقرر أن تتم داخل السجن.

■ محمد مرسي

خلافات مقديشو وكيسمايو في طريقها للحل

■ كيسمايو / متابعات :

اقتربت الحكومة الصومالية وإدارة جوبا الانتقالية من الاتفاق على إنهاء الخلافات بينهما فيما يتعلق بموقف جوبا من المشاركة في مؤتمر المصالحة الذي أعلنت الحكومة الصومالية عزمها تنظيمه في مقديشو.

وبعد مباحثات وحوارات مطولة في كيسمايو، أعلن زعيم إدارة جوبا أحمد محمد إسلان الشهير باسم (أحمد مدوبي) بمؤتمر صحفي تراجعه عن موقفه الرافض للمشاركة بمؤتمر المصالحة، مضيفا أن الجانبين وحدا موقفيهما حيال مصير القوات الصومالية المتمركزة خارج مدينة كيسمايو. وأضاف «اتفقنا أن ينظم الجزء الأول للمؤتمر في مقديشو، والثاني في كيسمايو» دون تحديد موعد إطلاقه.

واعتبر مدوبي زيارة الوفد الوزاري «تمهيدا» لزيارة مرتقبة سيقوم بها الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود إلى المدينة قبل إطلاق فعاليات مؤتمر المصالحة. وأكد أن سكان مناطق جوبا ينتظرون زيارة الرئيس.

من جهته وصف وزير الداخلية الصومالي عبد الكريم حسين غوليد، الذي ترأس الوفد الحكومي، المباحثات بالبناءة، معتبرا أن أبرز نتائج الحوار بين الجانبين هو التأكيد على تطبيق اتفاقية أديس أبابا، ومشاركة إدارة جوبا المؤقتة بمؤتمر المصالحة.

وناشد غوليد الهيئات والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني العاملة بالمجال الإنساني تقديم معونات عاجلة إلى سكان مناطق جوبا، خاصة أهالي كيسمايو، وقال «إنها تأخرت كثيرا في مجالات الحياة العامة والتنمية، رغم أنها منطقة كوارث بسبب الحروب، والمصادمات المسلحة المتكررة هناك».

وقال أحد المسؤولين المشاركين بالمباحثات رفض ذكر اسمه «إن الأجواء المتوترة التي سادت اللقاءات الاستكشافية بين الجانبين تلاشت تدريجيا نتيجة نجاح الوفد الحكومي في اختراق جدار إدارة جوبا المؤقتة التي اقتنعت في اللحظات الأخيرة بأنه لا مفر من قبول مقترحات مقديشو لإنقاذ اتفاقية أديس أبابا من الانهيار، وحصول كيسمايو على المزيد من الاعتراف من المجتمع الدولي.

وأضاف أن الطرفين حلا أزمة المليشيات الصومالية العالقة بالضاحية الشمالية لكيسمايو من دون الخوض في التفاصيل، لكن مسؤولا رفيعا من إدارة جوبا قال إنهم رفضوا انخراط العقيد بري هيرالي بأجهزة جوبا السياسية والإدارية، بينما أصرت الحكومة الصومالية على أن يصبح هيرالي جزءا من إدارة جوبا.

وقال ضابط رفيع المستوى من إدارة جوبا -رفض ذكر اسمه- إن لجنة مكونة من قوات أميسوم والحكومة الصومالية وإدارة جوبا هي المسؤولة عن مناقشة هذا الموضوع بصورة مفصلة وفق إجراءات ستحدد في وقت لاحق.

وتعد زيارة وفد الحكومة الصومالية إلى كيسمايو هي الأولى منذ ديسمبر الماضي، واعتبرها المراقبون الأولى التي تحقق أهدافها وفق خطة مقديشو، وعلى عكس الزيارات المحدودة السابقة التي لم يكتب لها النجاح.

حول العالم

خلافات بين كابول وواشنطن بشأن معاهدة أمنية

■ كابول / وكالات :

قال متحدث أفغاني كبير إن أفغانستان والولايات المتحدة لم تتفقا بعد على العديد من القضايا في معاهدة أمنية مشتركة، في وقت من المقرر أن يلتئم المجلس الأعلى للقبائل (لويا جيرغا) الشهر المقبل لاتخاذ قرار بخصوص إبقاء وجود عسكري أميركي في البلاد بعد 2014.

وتسعى كل من كابل وواشنطن منذ قرابة عام للتوصل لاتفاقية أمنية ثنائية تساعد على تحديد عدد القواعد والجنود الأميركيين الذين سيبقون في أفغانستان بعد انسحاب معظم القوات الأجنبية المقاتلة بحلول نهاية العام المقبل.

ونقلت وكالة رويترز عن إيمال فيضي المتحدث باسم الرئيس الأفغاني حامد كرزاي أنه يوجد عدد من المجالات التي لم تتفق بعد عليها الدولتان.

وأضاف في مقابلة في القصر الرئاسي مع الوكالة ذاتها، أن البلدين أحرزا تقدما كبيرا بشأن هذه الوثيقة ولكن لم يتم الانتهاء منها، وأوضح أنه إذا لم يتم اتفاق نهائي بشأن هذه المسودة فستذهب لمؤتمر المجلس الأعلى للقبائل (لويا جيرغا) وسيتمكن الشعب الأفغاني من بحث القضايا المتبقية.

وكان وزير الخارجية الأميركي جون كيري قد أبلغ الصحفيين في ختام زيارة لكابل هذا الشهر أنه لا توجد سوى قضية واحدة معلقة في هذا الاتفاق، وهي طلب واشنطن حصانة جنودها من القانون الأفغاني ومحاكمتهم بدلا من ذلك في الولايات المتحدة.

وكانت واشنطن قد حددت 31 أكتوبر الجاري موعدا نهائيا للتوصل إلى اتفاق، ولكن يبدو أن فرصة التوصل لاتفاق نهائي لا يمكن أن تتحقق قبل آخر نوفمبر في حين لم تحدد الإدارة الأميركية موعدا جديدا.

ولمناقشة هذه المسألة سيلتئم المجلس الأعلى للقبائل (لويا جيرغا) في نوفمبر في كابل لاتخاذ قرار بخصوص إبقاء وجود عسكري أميركي في البلاد بعد 2014.

وبحسب تصريحات العضو في اللجنة المنظمة للويا جيرغا صادق مدبر السبت الماضي لوكالة الصحافة الفرنسية فإن المجلس سيعقد بمشاركة حوالي 3000 زعيم وممثل للقبائل والمجتمع المدني في المجلس.

وسينطلق اللقاء بين 18 و21 نوفمبر ليستغرق من أربعة إلى سبعة أيام، حيث سيخصص جدول أعمال المجلس للاتفاق الأمني الثنائي الذي تتفاوض عليه واشنطن وكابل منذ أشهر.

ولا يجتمع المجلس الأعلى للقبائل إلا نادرا لاتخاذ قرارات بشأن التوجهات العامة في أفغانستان.

وأوضح رئيس اللجنة المنظمة صبغة الله مجددي أن «مصير الاتفاق الأمني الثنائي سيتقرر في هذا المجلس، الذي سيتخذ قرارا إيجابيا أو سلبيا».

وكان كرزاي وكيري قد أعلنا الأسبوع الماضي التوصل إلى اتفاق جزئي من دون التمكن من حل مسألة حصانة الجنود الأميركيين بالكامل.

وستطرح هذه النقطة للنقاش في المجلس الأعلى للقبائل وفق شروط تعتبرها الولايات المتحدة مناسبة، حسب ما أعلنت المتحدثة باسم الخارجية جنيفر بساكي.

يشار إلى أن الاتفاق وفي حال إبرامه سيسمح للقوات الأفغانية بالاعتماد على دعم أميركي لاسيما جوي بعد مغادرة 87 ألف جندي في حلف شمال الأطلسي (ناتو) مع نهاية 2014 ما يثير المخاوف من اشتعال العنف في البلاد.

وكانت الولايات المتحدة تنوي إبقاء عدد من قواتها في العراق بعد 2011 لكنها سحبت في النهاية جميع جنودها نظرا لرفض بغداد منحهم الحصانة.

منظمة حقوقية: إيطاليا تركت أكثر من مائة جثمان بالبحر

■ جنيف / وكالات :

قال المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان إن العشرات من جثث اللاجئين الفلسطينيين والسوريين ما زالت موجودة في حطام السفينة الليبية الغارقة قبالة السواحل الإيطالية، رغم مرور ما يزيد على عشرة أيام منذ وقوع الحادث الذي غرق فيه أكثر من ثلاثمائة مهاجر قبالة ساحل جزيرة لامبيدوزا يومي الثالث والحادي عشر من هذا الشهر.

وأضاف المرصد -في بيان صحفي أصدره أمس الثلاثاء من مقره في جنيف- أن الاتصالات التي أجراها حول غرق السفينة تشير إلى أنه ما زال هناك أكثر من مائة جثة في قاع البحر مع حطام السفينة الغارقة، دون أن تقوم السلطات الإيطالية بدورها في انتشال الضحايا بزعم الحاجة إلى موازنة مالية ضخمة تقدر بثلاثين مليون يورو.

واتهمت المنظمة الحقوقية السلطات الإيطالية بـ«الفشل الذريع» في التعامل مع الحادثة، معتبرة أن ما يحدث «أمر لا يتفق مطلقا والمعايير الدولية ومبادئ حقوق الإنسان، كما أنه يدل بشكل واضح على فشل السلطات الإيطالية في التعامل مع اللاجئين».

ووصفت تعامل السلطات الإيطالية مع الحادثة بأنه «تمييز صارخ تتحمل مسؤوليته السلطات في روما التي تعمدت عدم تقديم معلومات كافية عن الحادث، إضافة إلى رفضها أخذ عينات الحمض النووي (دي أن آي) من جثث الضحايا المجهولي الهوية».

وأشار إلى أن السلطات الإيطالية لم تسمح للناجين من اللاجئين من حادث غرق السفينة في مالطا أو في جزيرة لامبيدوزا الإيطالية بالمشاركة في دفن الضحايا، حيث دفنت السلطات الرسمية هناك الضحايا الذين تم انتشالهم من قبل الغواصين في بداية الحادثة في مقابر حول صقلية، دون جنازات ودون إعطاء الضحايا وذويهم الحقوق المقرة في عمليات الدفن ومراعاة الشعائر الدينية.

وقد أقيمت في صقلية مراسيم تأبين الضحايا، وقد حضر المراسيم عدد محدود من أسر بعض الضحايا الذين من بينهم فلسطينيون وسوريون وصوماليون وإريتريون.

وكانت السواحل الإيطالية منذ مطلع الشهر الجاري مسرحا لغرق عدد من القوارب التي أقلعت من سواحل ليبيا أو تونس وعلى متنها مئات المهاجرين السريين القادمين من بلدان تشهد أوضاعا متوترة.

وفي أحدث تطورات الهجرة السرية إلى إيطاليا تم فجر الأحد إنقاذ نحو 254 مهاجراً سوريا ومصرياً من بينهم 94 قاصرا كانوا يبحرون على متن زورق يحمل أكثر من طاقته قبالة سواحل صقلية بعد رحلة مرهقة انطلاقا من مصر.

عبد الفتاح عبدالمنعم

في رقبة الإخوان

إذا كنا نرى أن الشارع المصري يغلي بالفوضى والبلطجة، ومظاهرات الإخوان غير السلمية، فإن ذروة غليانه هي الفتن الطائفية التي أخشى على الوطن والمواطن منها، خاصة أن الأحوال في مصر الآن تساعد على اشتعالها في أي لحظة، وجماعة الإخوان ومنذ عزل مرسي، تحاول إشعال الفتنة من خلال استهدافها لكنائس مصر، سواء بشكل مباشر، أو من خلال وكلاء لها من جماعات التطرف والإرهاب، والتي أصبحت الوكيل الحصري لكل العمليات الإرهابية التي تريدها الجماعة المحظورة، والهدف من ورائها إشعال الشارع المصري الذي انقلب عليها، وهو مايجعلنا على يقين بأن كل العمليات الإرهابية التي جرت ضد كنائس مصر منذ 30 يونيو وحتى الآن، هي إما بفعل مباشر من الجماعة، أو بتوكيل منها للأهل والعشيرة من أصحاب الإخوان، الذين أقسموا أن يحرقوا مصر لو لم يعد مرسي لقصر الاتحادية.

وما حدث مساء الأحد الماضي من قيام ملثمين بإطلاق النار على كنيسة العذراء بالوراق، أثناء حفل زفاف قبطي، يؤكد أن الإخوان ومن يواليها يصعدون ويختارون أهدافاً معينة، هدفها الرئيسي هو إشعال الفتنة الطائفية لنقل الصراع بين قطبي الأمة، كما أن الجماعة تهدف أيضاً إلى الثأر من الأقباط الذين خرجوا في مظاهرات الغضب في 30 يونيو، ونجحوا مع أغلبية الشعب المصري المسلم في الإطاحة بحكم مرسي، وهو ماظهر في مسلسل حرق الكنائس عقب أحداث 30 يونيو، ويبدو لي أن الإخوان أو من نفذ لهم جريمة إطلاق النار على كنيسة العذراء، وتسببوا في قتل عدد من الأقباط، قد توهموا أن هذه العمليات هي أسرع طريق لإشعال نار الفتنة بين الأقباط والمسلمين، خاصة أن مشعلي الفتنة في مصر تقف وراءهم ميليشيات تستطيع أن تحرق وتقتل وتخرب البلد في أقل من 10 دقائق، ولا توجد قوة في مصر قادرة عليهم منذ هوجة 25 يناير، فهم يتحدثون باسم الله أو الرب، ولديهم من الحجج ما يمكن أن يشعلوا بها مصر بنيران الفتنة، ولكن خيب الله ظن الجماعة أو من ينفذ العمليات الإرهابية نيابة عنها، فبعد الحادث بدقائق، وجدنا شعار وهتاف: «مسلم ومسيحي إيد واحدة» وهو الأعلى أمام نفس الكنيسة التي شهدت الحادث الإرهابي الذي لن يمر مرور الكرام، وسيكون البوابة لسقوط جماعة الإخوان ومن يواليها من الأهل والعشيرة الذين تحولوا إلى ميليشيات إرهابية هدفها حرق الوطن.

جماعة «أنصار المقدس» تحولت من مهاجمة إسرائيل إلى مصر

قالت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية إن إعلان جماعة «انصار البيت المقدس» الجهادية- والتي تتخذ من سيناء المضطربة أمنيا والمنعدم بها القانون مقرا لها- مسؤوليتها عن الهجوم الذي استهدف مبنى المخابرات العسكرية بالإسماعيلية، يؤكد المخاطر المتزايدة التي يشكلها المتطرفون الإسلاميون في مصر بعد ما يقرب من أربعة شهور منذ الإطاحة بالرئيس الإسلامي «محمد مرسي».

وأكدت «انصار بيت المقدس» في رسالة نشرت على المنتديات الجهادية أنها كانت وراء الانفجار، وفقاً لما ذكرته منظمة مراقبة المواقع التي تتبع المواقع المتطرفة.

وأوضحت الصحيفة أن الهجوم يسلط الضوء على قدرة المسلحين على ضرب أهداف حكومية خارج شبه جزيرة سيناء رغم الجهود التي تبذلها القوات الأمنية والجيش لكبح جماح تلك الجماعات المسلحة والمتطرفة.

ويقول المحللون إن «أنصار بيت المقدس» تشكلت من مجموعة من البدو المحللين وعدد قليل من المقاتلين الأجانب، وأعلنت عن وجودها في يوليو 2012 عندما أكدت مسئوليتها عن سلسة من التفجيرات التي استهدفت خط انابيب الغاز من مصر إلى إسرائيل، لافتين إلى أنها حتى وقت قريب ركزت هجماتها على إسرائيل.

وأضاف «محمد قدري سعيد» - لواء متقاعد ومحلل في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية- «أن القوات الأمنية والعسكرية في مصر غير مجهزة بشكل كافٍ للتعامل مع العصيان الشعبي، لأن تلك القوات تدربت فقط على الأسلحة الثقيلة التي يتم استخدامها فقط في الحروب التقليدية».

«أوباما» عاجز أمام تزايد المجاهدين في سوريا

قالت صحيفة «واشنطن تايمز» الأمريكية أن عدد المجاهدين في سوريا ضد الرئيس السوري «بشار الأسد» الآن يزداد بسرعة فائقة مقارنة بعدد المجاهدين في أفغانستان ضد الإتحاد السوفييتي، مما يترك الولايات المتحدة في موقف عاجز عن التصرف ضدهم.

وتؤكد الصحيفة أن عدد المقاتلين الأجانب يتراوح مابين 5 آلاف إلى 10 آلاف مجاهد منذ اندلاع الأزمة السورية في 2011، وهو أكبر تعبئة للمجاهدين حدثت منذ ظاهرة الجهاد في أفغانستان في الثمانينيات. وبرغم عدم وصول عددهم في سوريا إلى عددهم في أفغانستان، إلا أن الحرب الأهلية في أفغانستان استمرت تسع سنوات، بينما عمر الحرب الأهلية السورية سنتان فقط. ويشير المحللون إلى أن أغلب هؤلاء المجاهدين يأتون من الدول العربية كالسعودية وليبيا، كذلك من بعض الدول الغربية كبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، بهدف «الجهاد في سبيل الله» وخدمة دينهم – كما يعتقدون.

وقد خرج العديد من المعارضين لنظام «الأسد» من تحت لواء الجيش الحر والإئتلاف الوطني السوري للإنضمام إلى حركات أخرى موالية لتنظيم «القاعدة». فعلى سبيل المثال، يشكل المجاهدون غير السوريين 80 % من قيادات «جبهة النصرة»، كذلك 40 % من مقاتلي «دولة الإسلام في العراق والشام»، و يشكلون خطراً على بلادهم عند عودتهم إليها.

وتؤكد الصحيفة على جهود «القاعدة» لجذب المزيد إليها والإنضمام للقتال في سوريا من خلال أجور شهرية ترتفع قيمتها مقارنة بالجماعات المتمردة الأخرى. وقد أدى هذا الوضع إلى انحصار القوى المتنافسة في سوريا مابين قوات «الأسد» والجماعات الإسلامية المسلحة، مما يستوجب اتخاذ الولايات المتحدة الخطوات ، إلا أن الرئيس الأمريكي «باراك اوباما» الآن لا يقدر على اتخاذ الخطوات المناسبة لصد هذه الأخطار، حيث فقد مصداقيته وسط المعارضين المعتدلين السوريين واستنفدت حكومته رصيدها من الخطط الملائمة بشأن الوضع الحالي.

روسيا وإيران تتحالفان عسكريا لمواجهة أمريكا

ذكر موقع «ديبكا» الإسرائيلي الاستخباراتي أن روسيا وإيران توسع نطاق التعاون العسكري بينهما مشيرا إلى أن طهران مهتمة بتطوير مدى الصواريخ لتصل إلى مدى أطول.

وأوضح الموقع أنه في إطار المحادثات التى تجرى خلال هذا الأسبوع بين قائد القوات الجوية الروسية الجنرال «فيكتور بوندراب» وقائد سلاح الجو الإيراني الجنرال «حسن شاة سافى» وكبار القادة فى الجيش الايراني، وضعت الأسس لسلسلة من الاتفاقيات التي يمكن أن ترقي التعاون العسكري بين البلدين والتي من شأنها أن تشكل خطرا على الوضع العسكري للولايات المتحدة في الخليج الفارسي . وتابعت المصادر العسكرية لديبكا أن توسيع التعاون العسكري بين إيران و روسيا هو رسالة موجهة إلى الغرب مفادها أنه إذا ما استمروا في عرقلة القضية النووية، ستشكل تحالف عسكرياً قوياً مع روسيا يواجه تلك المخاطر.وأضافت أن هدف روسيا من ذلك التعاون أن يصبح لها موطئ قدم عسكري كبير في الخليج الفارسي وتشكيل دفاع مشترك وتوريد الأسلحة الروسية إلى إيران، فضلا عن سد الطريق على الولايات المتحدة الأمريكية لبيع أسلحة للشرق الأوسط.